نحن فى حاجة إلى المال ، والمال الكثير ، كى نصلح حالنا ، ونقيم بناءَ هياكلنا الأساسية : الإنتاج ، والخدمات ، كل أولئك فى حاجة إلى المال للإنشاء ، أو التجديد ، أو الترميم ، أو التوسع . ولكن إلقاء نظرة سريعة تكفى لإقناعنا بأن المال ليس وحده ما ينقصنا ، وأننا فى حاجة إلى الإنسان بنفس الدرجة أو أكثر . يلزمنا إنسان يلتزم بالمصلحة العامة بأمانة وإخلاص ونزاهة . قد تقوم نهضة بهذا الإنسان مع مال محدود ، ولكن المال الوفير يعجز عن تحقيق أهدافه بغير هذا الإنسان . الإنسان المتهرىء ينهب المال أو يهدره ، أو يضيعه بالإهمال أو الكسل ، وهو فى شغل عن واجبه بالانحصار فى ذاته ، والاستغراق فى شهواته .

فالأزمة هى قبل كل شىء أزمة أخلاقية ، ثمرة مُرَّة للقهر الخارجى ، والقهر الداخلى ، والظلم ، والامتيازات ، والعبث بحقوق الإنسان ، والفقر ، والجهل ، والمرض . لقد أُسِىءَ إليه طويلا ، والآن يرد الإهمال بالإهمال ، والإساءة بالإساءة ، فى عملية استهتار أشبه بالانتحار . ولا جدوى من أى تخطيط إنْ لم نضع فى مقدمته العناية المركَّزة بالإنسان ، فى تعليمه وثقافته وصحته ومعاملته ونظام حكمه . يجب أن ننقى جوه من جميع الآفات ليسترد صحته النفسية والروحية ، ويستعيد فتوته ، وعند ذاك يوجد الأساس المكين لكل تقدم أو نهضة ، ويمكن أن نواجه

التحديات بالإرادة البشرية القادرة على قهرها وتذليلها ، وإبداع المفيد والجميل فى شتى المجالات ،من علم وثقافة وسياسة وقيم ، فيصنع بطاقته وحماسته الرخاء ، وما هو أهم من الرخاء ، وهو المجد .

ولعله من التواكل أن نترك هذه المهمة للدولة وحدها ، فما زال الأمل معقودًا بالقلة المبرأة من الفساد ، وقادة الرأى من المثقفين والمخلصين من الأحزاب ، فهم فى مقدمة من يجب أن يهبوا لبث الروح وبعث الهمم فى الشباب ، وتزويده بالرأى والعزيمة ليحطم أغلاله ، ويقهر سلبيته ، فينقذ ذاته ، وينقذ مجتمعه ، ويخلق من الموت حياة جديدة .

١٩٨٧ / ٢ / ٥

كلمة إلى الحائرين

تصرح الحكومة مرارًا وتكرارًا بأنه لم تتسرب إلى البلاد أى أغذية ملوثة ، وأنها اتخذت للأمر عُدته كما ينبغى لها ، فى أعقاب احتراق المفاعل الذرى . وتردد المعارضة من ناحية أخرى أنباء تبلغها عن تسرب شحنات ملوثة ، وعن عدم كفاءة أجهزة الكشف ، ونحن بينهما حائرون قلقون ، وتحق لنا الحيرة والقلق لخطورة العواقب وتهديدها للأرواح بدرجة شمولية تهون إلى جانبها أكبر الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية ، والأدهى من ذلك أن معرفة الحقيقة لا تحقق فائدة فيما يتعلق بالنتائج العملية ، فحتى لو تبين لنا صِدْقُ الأنباء السوداء فنحن لا نملك وسيلة طبيَّة للتخفيف من الإصابة ، ناهيك عن الإبراء منها .

غاية ما تنجزه فى تلك الحال أن تهدينا إلى المجرم ، وتحدد المسئولية العامة ، ومع ذلك فهو فرض واجب وضرورة محتومة ، غير أن الجريمة أكبر من أى عقاب ، ولن يعوضنا إعدام مجرم ، أو استقالة حكومة بأسرها عن جزء يسير من الخسائر المتوقعة .

والحق أنى أقنعت نفسى أخيرًا بتصديق الحكومة ، لا تلهفًا على الطمأنينة بأى ثمن ، وإعفاء النفس من قلق لا يجدى ، ولكن - أيضًا - لأنى لا أتصور أن يعلم العالم بخطورة احتراق المفاعل ، وأن ترد الأنباء

بمقاطعة دول كثيرة لِوَارِدَاتِ المواقع المشبوهة ، ونقف نحن من ذلك كله موقف المتفرج أو المتراخى ، أو نُشْغَل عن الأحداث المقتحمة بهمومنا اليومية .

لا أستطيع أن أتصور ذلك أبدًا ، فلابد أن الأمر حَظِىَ بأكبر قَدْرٍ من الاهتمام ، وأن الموقف درس من جميع نواحيه ، وأنَّ قرارات حاسمة اتخذت لحماية أرواح الملايين . بذلك تكون الحكومة قد أدت واجبها ، وهو واجب بديهى وأولى ، لا يستحق أى شكر على كماله ، ولا يتصور أى تراخٍ فيه أو تسامح معه . من أجل ذلك قررت أن أصدق ، وأن أُفوض أمرى إلى الله الرحمٰن الرحيم .

١٢ / ٣ / ١٩٨٧

الداء الدفين

قيل عن الفتنة وحولها كلام كثير صادق وحكيم ، وأَشَارَتْ أصابع الاتهام إلى الحكم المطلق ، والأزمة الاقتصادية ، والتيارات المنحرفة ، والمكائد الخارجية . ولست أنكر قولاً ولا اتهامًا ، ولا أقلل من شأن نصيحة أو علاج ، والله أسأل لنا الاستقامة فى جميع ما نقول ونفعل ، ولكنى أرى أصل الداء كله فيما وراء ذلك ، أعبر عنه بكلمة واحدة هى « المعاملة » . فالوحدة الوطنية شعار بلا مضمون إذا لم تقم على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ، إذا شابتها تفرقة فى المعاملة ظالمة ، إذا قسمت المواطنين إلى فئة من الدرجة الأولى وأخرى من الدرجة الثانية . حق المواطن فى أن يؤدى وظيفته ويخدم أمته فى نطاق إمكانياته وأخلاقه لا يقل قداسة عن حقه فى ممارسة شعائره الدينية ، من أجل ذلك يجب أن يشير أصبع التنبيه إلى الدولة ، بوصفها المسئولة عن إقامة ميزان العدل والمساواة بين أبنائها .

وأقول : إن المعاملة العادلة كفيلة وحدها باحتواء جميع الأزمات والتوترات ، على حين أن التفرقة باعثة على الغربة والقلق وعدم الاستقرار، ولو اختفت جميع الأسباب الأخرى ، ولعل السبب الحقيقى فى التفرقة لا يرجع إلى التعصب كما يبدو ، ولكنه يرجع فى الحقيقة إلى الإدارة الفاسدة التى تكرس الوساطة والمُحاباة ، ورعاية أهل الثقة ، وهى

تظلم عند الإحصاء من المسلمين أضعاف أضعاف من تظلم من الأقباط، ولكن يمكن تفسيرها فى محيط غير المسلمين على أساس طائفى، الوحدة ليست شعارًا ولا شعرًا ولا ذكريات جميلة ، ولكنها قبل كل شىء وبعد كل شىء احترام حقيقى جاد لحقوق الإنسان . والسلام على من اتبع الهدى .

١٢ / ٤ / ١٩٨٧

قرأتُ إحصاءً يؤكد أن الذين تؤهلهم أعمارهم للانتخاب ضعف المقيدين فى الجداول ، وأن الذين أدوا واجبهم الانتخابى لا يزيدون على نصف المقيدين ، وهذا يعنى أن ثلاثة أرباع الناخبين قد امتنعوا عن أداء واجبهم الانتخابى ، فماذا تقول هذه الظاهرة ؟

ربما وجد بين الممتنعين من يرفض الاشتراك عن وعىٍ بما يفعل ، والتزام بما يرى ، إمَّا لرفضه النظام ، أو يأسه من نزاهة الانتخابات . وبصرف النظر عن مناقشة رأيهم ، فلا يصح اعتبارهم من السلبيين ، وإن اتسم ظاهر موقفهم بالسلبية ، ولعله كان من الأفضل أن يذهبوا إلى صناديق الانتخاب ويسجلوا آراءهم الرافضة . أما الاخرون ـ وأخشى أن يكونوا الأغلبية الساحقة ـ فَهُمْ مَنْ نُطلق عليهم غير المبالين ، الذين لم تشغل لهم المعركة بالاً ، والذين تمر بهم الأحداث فلا تحظى منهم بالتفاتة ، أو يقفون منها موقف المتفرج الساخر ، وكأنهم يعيشون فى عالم خاص بلا مبادىء ، ولا أهداف تحت مستوى السياسة والوعى ، تحكمهم الأنانية ، وتستغرقهم هموم الذات ، ولك أن تفسر موقفهم بسوء التربية الوطنية ، أو بالآثار المدمرة للحُكم الشمولى ، أو بإرهاق الأزمة الاقتصادية ، أو بكل أولئك جميعًا ، ولكنهم فى جميع الأحوال قوة ممثلة للسلبية ، وإمكانيات مدخرة للانحراف ، وعوامل مُعَدَّة للهدم

والتدمير ، وواجبنا أن ننتشلهم من جحورهم بأى وسيلة ، سواء بالتوعية، أو بالإصلاح ، أو بالقدوة ، أو العمل السياسى المتواصل . إنه واجب الزعماء والقادة والمفكرين والمربين ومن يؤدون الخدمات العامة للشعب فى شتى المجالات ، وبيدهم جميعًا أن يضموا تلك القوى المبعثرة إلى جانب البناء والتعمير .

٢١ / ٥ / ١٩٨٧

الإرهـــاب والاستقـرار

كلما وقعت جريمة إرهابية أعلنا بكل وسيلة أنها تنقض على استقرارنا، وبتكرار ذلك يرسخ فى الأنفس تأثير الإرهاب على الاستقرار، والنتيجة المحتومة لذلك أن يتعرض الاستقرار لخطر الإرهاب ، فنحقق للعدو ما يرمى إليه بأيدينا وصراخنا . كلا يا سادة ، لا يستطيع الإرهاب مهما استفحل أن ينال من بناء الاستقرار الشامخ ، وما الإرهاب إلاَّ جريمة من بين آلاف الجرائم التى تُرتكب كل عام ، غاية ما فى الأمر أن السياسة تضفى عليه بريقًا خاصًّا ، وهو قد يحدث فرقعة أو يثير إثارة، ولكنه أعجز من أن ينال من استقرار مجتمع مستقر ، فلنقاومه بكل الوسائل المشروعة ، ولكن لا يصح أن نهون من أثره أو نغالى فى تقدير خطره .

لن يتوقف العمل لحظة ، ولن تتوقف التنمية لفرقعة أو انفجار ، ولا يجوز أن نبكى الاستقرار أو نندبه . الاستقرار الذى تقلقله جريمة وَهْمٌ لا استقرار ، الاستقرار حضارة ، الاستقرار سيادة قانون ، الاستقرار احترام لحقوق الإنسان ، الاستقرار عمل وإنتاج ، وطهارة ، وأمل لا يغيب ، وهو لا يهتز لجريمة ولا لسلسلة من الجرائم ، وقد اجتاح غباره بلادًا تعد من أرقى بلاد الدنيا ، وبأساليب غاية فى الوحشية والعنف ،

فلا نال ذلك من استقرارها ، ولا أساء إلى سمعتها ، ولا صد السُّيَّاح عنها .

وستظل مصر هى مصر ، سواء فى ظلال الأمن أو فى حَمْأة الإرهاب . . ولن يتوقف عمل أو تخور عزيمة أو تهون إرادة . ولن يتوقف الموت كذلك ، سواء جرى قدره فوق فراشٍ أو على قارعة الطريق . وليفعل الله ما يشاء ، كيف شاء ، متى شاء .

١٨ / ٦ / ١٩٨٧

قـرار حكيم عـادل

محاولة سد الثغرة بين الأسعار والمرتبات قرار حكيم عادل ، يحمد للمسئولين عن وضع الميزانية الجديدة ، وهو فى ظاهره ينتمى إلى بند الخدمات ، ولكن فعاليته تسرى فى صميم العمل والإنتاج ، بل فى روح العدالة والانضباط والأخلاق ، ومهما رفعتُ من قَدْره فإننى لا أتجاوز به ما يستحق ، لا بدافع من الرحمة والعدل معًا ، ولكنْ لأن إهماله قديماً لحساب أهداف أخرى مهمة ومُلحة أوْ شَكَ أن يقضى على الخطة جميعها بما أهدر لقيمة الإنسان الذى ينفذها ، فَتَرَكَهُ فى مواجهة الغلاء والتضخم بلا سَنَدٍ أو عون تحت رحمة وَحْشٍ .

إنَّ معاناة ذوى الدخل المحدود هى المسئولة عن ضياع هيبة الحكومة، وتعطل القانون ، وعذابات الجماهير فى قبضة الروتين والإهمال، والتسيب والانحراف والفساد ، وتخلخل الانتماء . إنها المسئولة عن الحيرة العامة التى نتخبط فيها ، وحتى إذا لم تنحصر المسئولية فيها وحدها ، فهى تأتى فى مقدمة الأسباب . وإذا تحقق العدل للعاملين أمكن أن يطالبوا حقًّا بالجد والعمل والإنتاج والانضباط، وأمكن أن يُحاسَبوا على الانحراف والإهمال والتسيب ، وأمكن أن تعود الإدارة إلى توازنها وفعاليتها ، وأن تسترد هيبتها ، وأن

تقوم بدورها الفَعَّال فى التنمية والأمن ، ونشر العدل والعدالة ، وتحقيق الاستقرار الحقيقى للفرد والمجتمع كى يقاوم تلك الحوادث مهما فظعت ، ويكافح التخلف وإن استشرى ، وأهم من ذلك أن يحوز ثقة الشعب ، فيستجيب الشعب لقُدوته بالتأييد والإخلاص والعمل الصالح . حقًّا إنه لقرار خطير ، والمأمول منه كبير .

١٩٧٧ / ٦ / ٢٥

الإرهـــــاب

لن نفهم ظاهرة التطرف الدينى الإرهابى إلا بالرجوع إلى التاريخ . ما يتردد اليوم من أنه نشأ كثمرة مُرَّة للتعذيب فى السجون ، أو لِمَا يُكابده الشباب من إحباط فى قبضة الأزمة الاقتصادية تفسير غير كافٍ ، وآية ذلك أنه وجد واستفحل قبل الأزمة ، كما أن تعذيب السجن كان نتيجة له وليس سببًا فيه ، وأقصى ما تفعله تلك العوامل أن تزيد مضاعفاته حِدَّةً . إنه قديم ومنذ العصور الأولى للإسلام ، ولا أُجاوز الحقيقة إذا قلتُ إنه ظاهرة لها ما يفسرها ، بل وما يبررها فى تاريخ الدولة الإسلامية نفسها ، فمنذ أخذت الدولة الإسلامية بأسباب الحضارة ، جامعة بين إيجابياتها وسلبياتها ، ومنذ أقبل المسلمون على الدنيا يكثرون من الأموال ، ويستسلمون للشهوات ، حصل رد فعل شديد فى نفوس طائفتين من الناس ، طائفة معتدلة راحت تدعو للتقوى والزهد والإعراض عن مغريات الحياة ، فكانت الأصل الأول للتصوف الإسلامى ، وطائفة متطرفة كَفَّرَتِ الدولة والمجتمع ، وسلت السيف لتغيير نظام الحكم من أساسه . وواكبت تلك الحركات التاريخ الإسلامى حتى ظهور الوهابية والسنوسية والمهدية ، وأخيرًا الإخوان المسلمين .

فالتطرف الدينى الإرهابى هو الوجه الآخر للانحلال والفساد ،

وهدفه تطهير المجتمع وإعادة التوازن إليه ، وكان يلجأ قديماً للعنف لأنه لم تكن ثمة وسيلة للمعارضة سواه ، أما اليوم فلا مبرر له إطلاقًا على عصر الحرية وتعدد الأحزاب ، وخاصة بعد أن شق الصوت الإسلامى طريقه إلى مجلس الشعب ، ولكن يبدو أن الظاهرة تحتاج إلى حلول جديدة ، اجتماعية وسياسية وأمنية .

أما الاجتماعية فتقتضى التصدى بكل جدية لجميع مظاهر الفساد فى الإدارة والحياة العامة ، وأما السياسية فيجب أن يحظى الناس بحق تكوين الأحزاب ، وإنشاء الصحف بدون قيد أو شرط .

فإذا أصر قوم بعد ذلك على استعمال العنف فلن يعنى هذا إلاَّ أنهم أهل عنف وإرهاب ، يرومون التسلط على العباد بالقوة والخوف ، فلا يملك المجتمع فى تلك الحال إلا التصدى لهم بكل عزم وحزم دفاعًا عن حريته وكرامته .

٣١ / ٩ / ١٩٨٧

الديمقراطية مشروع قومى

ما أكثر الحديث عن « مشروع قومى » يلتف الجميع من حوله ، لعل أنسب عنوان له هو « النهضة » ، الذى يُطلق شعارًا للعمل فى الفترة القادمة . . ولا أعتقد أنه يوجد فرد واحد فى أى حزب ، أو مواطن واحد سليم النفس فى الشعب كله لا يتطلع إلى نهضة حقيقية شاملة لجميع أوجه النشاط فى وطننا من إنتاج وخدمات ، حول هذا يتفقون بلا جدال، ولكن حوله أيضًا يختلفون فى الوسائل والأهداف ، وإلاَّ ما انقسموا إلى أحزاب وتفرقوا فى المناهج والبرامج . ولا بديل لهذا التصور فى وقت السلم إلاَّ أن يكون دعوى للحزب الواحد وحنينًا لعهده .

النهضة هى تحديث الأمة ، وترشيد الإنتاج والخدمات ، ومواجهة تحديات الديون والسلبيات ، والتصدى للانحراف والانحلال والإرهاب، وشق طريق أمْنٍ وسط عواصف السياسة الخارجية ، كل أولئك يحتاج إلى عمل جاد متواصل من الحكومة ، كما يحتاج إلى معارضة أمينة يقظة من الأحزاب ، فلا بد من العمل ، ولابد من المعارضة ، لابد من التنفيذ ، ولابد من المراقبة والنقد ، وتلك هى نعمة الديمقراطية والضمان الحقيقى للفعل السديد .

ولكى يتم ذلك على أكمل وجه فعلى المعارضة أن تلتزم بمبادئها بدون

تردد أو مجاملة ، مع الحرص على الجدية والموضوعية ، وعلى الحكومة أن تخدم النقد وتوسع صدرها له بلا حدود ، وأن تُشرك المعارضة فى لجانها ومؤتمراتها ، وأن تُطلق لها حرية التعبير فى مجلس الشعب بلا حرج . المعارضة دواء مر ، ولكنه دواء ناجع ، وعلينا أن نتخلص من العادات السيئة التى اكتسبناها على عهد الحُكم المطلق ، وليكن طريقنا إلى الصواب هو الرأى والرأى الآخر ، فى نطاق الحرية والرقابة الشعبية والكرامة الإنسانية .

١٣ / ١١ / ١٩٨٧

المعركـــة

إنَّ ماتمَّ إنجازه فى الخطة الخمسية الحالية يدل على أن جهدًا ضخمًا قد بُذِلَ ، وعلى أننا نتصدى للحال المتردية بعزيمة مصممة على تجاوز الأزمة، والانتقال إلى فترة انطلاق . ولكن لماذا يبدو أن الفرد من الجمهور المطحون لا يشعر بثمرة ذلك العمل ؟ لماذا يُطالع الأرقام بعين الحيرة والريبة ؟ . المسألة أن الفرد لا يعترف بالعمل إلا إذا جنى شيئًا من ثمرته ، وشارف الأمان حقًّا على رزقه وحياته وحريته ، وتلك غاية بعيدة المنال بعض الشىء ، وهيهات أن تتيسر قبل خطتين أو أكثر ، لا نتيجة لإهمالٍ أو تراخٍ ـ وهما غير منكورين ـ ولكن أساسًا بسبب فداحة الحال المتردية التى بدأ العمل منها .

بدأ العمل الجديد من نقطة انهيار شمل كل شىء ، من الهياكل الأساسية إلى الصناعة والزراعة ، وحتى بناء الإنسان نفسه ، فأى جهد يُبذل فإنما يُبذل لتخفيف قبضة السوء حول الأعناق ، أو تقويم معوج اضطرتنا الأخطاء إلى تأجيله أو إهماله ، على حين أن الحياة تتقدم ، والناس يتكاثرون ، والمطالب تتعدد ، والمرارة تحتدم . إن الموقف يجب أن يُبسط أمام الناس بالصِّدْق والصراحة ، والعمل يجب أن يتضاعف ، والسلبيات يجب أن تُحارَبَ بلا هوادة ، والانضباط يجب أن يكون كاملا، والقدوة الحسنة بينة واضحة .

يجب أن يفعل الحُكم كل ما من شأنه أن يقنع الناس بجديته وإخلاصه واستقامته ، وأن يهيىء لهم فرص المشاركة فى العمل ، ليطالبهم بعد ذلك بالصبر والتحمل ، ويحثهم على تغيير الواقع والانتصار عليه . وما ينبغى أن ننسى أن كثيرين يتربصون بنا ، ويتابعون معاناتنا بعين الطمع والاستغلال ، أملاً فى استقطاب المعذبين والانحراف بهم إلى أهدافهم ، فنحن نحارب التخلف والمعاناة والنيات السيئة المحدقة بنا ، وعلينا أن نكتسحها جميعًا .

١٩ / ١١ / ١٩٨٧

الحـــرب فـى جبهتين

فى الخارج من حولنا حروب تضطرم مُصِرَّة على الاستمرار والتوسع ، وأساطيل تتجمع وتتحدى ، وأحقاد تتوغل وتستشرى ، وعلاقات تتمزق بلا رحمة ، وبلايين تتبدد فى جحيم الشيطان ، مخيبة آمال الصابرين المتطلعين إلى البناء والحضارة .

وفى الداخل معركة من نوع آخر تنشب بين الخراب والعمران ، وهمة تُبْذَل لتجديد حياتنا الراكدة ، مركزة على التعليم والإنتاج والإدارة ، ومستهدفة فى النهاية إعادة بناء الإنسان وإنقاذه من الضياع واليأس . ويقود الرجال هذه المعركة الداخلية وهم يخوضون فى الوقت نفسه أمواجًا عاتية من الفساد والانحلال ، تكاد من كثرتها وتكرارها تصبح سلوكًا يوميًّا لا يلفت نظرًا أو يثير دهشة ، حتى لو توجت الجريمة بهرب المجرم آمنًا تحت سمع الرأى العام وبصره ، وحتى لو حرضت الشباب على رفض الحياة أو تكفيرها . غير أننا لم نفقد الأمل ، ومازلنا نأمل أن ينتصر العاملون على آفة عوامل الفناء والهزيمة . ولكن هل ترى أننا فى حاجة إلى مَنْ يذكرنا بما أهوى بوطننا إلى وَهْدَة الشقاء ؟ أنحن فى حاجة إلى مَنْ يُذكرنا بعواقب الاستيراد ، وخداع الطموح المتطرف ، وعبث المغامرات الطائشة ، وخطورة التعلق بأهداب مشروعات قومية بدون امتلاك القوة اللازمة لتحقيقها ؟

لا أعتقد أن إنسانًا فى حاجة إلى تذكير ، وكيف ذلك ونحن مازلنا ندفع ثمن التهور والأخطاء ، بل أوشكنا أن نعجز عن دفعه ؟

فالمطلوب منا اليوم بالنسبة للخارج سياسة رشيدة تحمى السفينة وسط العواطف والأعاصير ، سياسة تنبع من مصالحنا الحقيقية ، وتراعى أحوالنا وظروفنا ، وتستند إلى الواقع وأحكامه . ومطلوب منا فى الداخل العمل ، والإصرار على العمل ، والاستمرار فى العمل ، وفتح الأبواب للشعب للمشاركة الفعَّالة للفكر السديد ، والعمل الصالح ، وسيادة القانون ، لنستحق النجاة والحياة الكريمة .

١٧ / ١٢ / ١٩٨٧